Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (6), Issue (2): 28 Feb 2022
P: 160 - 169
ISSN: 2522- 3380
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (6)، العدد (2): 28 فبراير 2022م
ص: 160 - 169

Quotation from the Prophet's hadith for linguists

Fayyad Talab Muraibei Alsharafat
North Eastern Badia Directorate || Ministry of Education || Jordan

Abstract: The study dealt with the subject of linguists' quotation from the Prophet's hadith as one of the sources from which the Arabs drew the rules of the language, and based them according to these phenomena, and the opinion of the ancient and modern Arab linguists by citing the noble hadith.

There are some ancient linguists who were attributed to them for their refusal to cite the hadith, but they did not raise this issue, and did not discuss the principle of invoking the hadith, and therefore they did not declare their refusal to cite the hadith. Then try to explain it.

It has become clear to us that the most correct among scholars is to cite the noble hadith because the Messenger- may God's prayers and peace be upon him- was the most eloquent of those who spoke the opposite, and that there are many reasons to doubt the authenticity of what was attributed to the ancients about their refusal to cite the hadith, and there are evidences that confirm in a way It is certain that they used to cite the hadith and build their bases on it, whether they worked with language or grammar or both.

Keywords: hadith, quotation, linguists, linguistic evidence.

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين

فياض طلب مربيع الشرفات
مديرية البادية الشمالية الشرقية || وزارة التربية والتعليم || الأردن

المستخلص: تناولت الدراسة موضوع استشهاد اللغويين بالحديث النبوي الشريف كمصدر من المصادر التي استقى العرب منها قواعد اللغة، وقعدوها حسب هذه الظواهر، ورأي اللغويين العرب القدامى والمحدثين بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

هنالك بعض اللغويين القدماء نُسب إليهم رفضهم الاستشهاد بالحديث لكنهم لم يثيروا هذه المسألة، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، ولذلك لم يصرحوا برفض الاستشهاد به، وإنما هو استنتاج من المتأخرين بناء على ملاحظتهم أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث، وعليه جاءت فكرتهم بأن القدماء يرفضون الاستشهاد بالحديث، ثم حاولوا تعليل ذلك.

ولقد تبين لنا أن الراجح عند العلماء بالمطلق الاستشهاد بالحديث الشريف لأن الرسول- ﷺ- أفصح من نطق بالضاد، وأن هُناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى الشك في صحة ما نسب إلى الأقدمين من رفضهم الاستشهاد بالحديث، وهناك من الدلائل ما يؤكد بشكل قطعي أنهم كانوا يستشهدون بالحديث ويبنون عليه قواعدهم؛ سواء منهم من اشتغل باللغة أو النحو أو بهما معاً.

الكلمات المفتاحية: الحديث الشريف، الاستشهاد، اللغويين، شواهد لغوية.

المقدمة.

تُعد الشواهد اللغوية من أهم الأسس التي قامت عليها الدراسات اللغوية، ودارت حولها الآراء والأقوال بين أخذ ورد، وقد تفاوتت هذه الدراسات حسب مصادر الشواهد التي استقى منها اللغويون العرب شواهد القياس،

وأهم هذه المصادر وأولها القرآن الكريم والذي كان النموذج الأول والمثل المحتذى لكثيرٍ من القواعد اللغوية بكل مستوياته، ثم تبعته بقية المصادر من الشعر الحديث النبوي الشريف والنثر.

وقف اللغويون والدارسون كثيراً عند الحديث النبوي الشريف بين الاستشهاد به أو عدمه، حيث نال الاهتمام الكبير مِن الباحثينَ اللغوين القدماء والمحدثين، وأفردت لهُ بُحوث ومَقالات وكتب أسهبت في عرض وجهات النظر المتباينة وأوردت الحجج والبراهين على الأخذ والرد، وما يهمنا في هذه الآمر أن الحديث النبوي الشريف يأتي في المنزلة الثانية بعد القرآن الكريم من مصادر اللغة العربية، فجاء هذا البحث ليتناول الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين العرب، ورأي اللغويين قديمًا وحديثًا في هذه المسألة.

مشكلة الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة في الإجابة على التساؤل الجوهري التالي:

ما مدى استشهاد اللغوين القدامى والمحدثين بالأحاديث النبوية في استنباط قواعد اللغة العربية؟

أسئلة الدراسة:

1- هل منع اللغويون العرب القدامى الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف بشكل واضح نصّت عليه مؤلفاتهم؟
2- هل استشهد اللغويون الذين قعدوا للغة بالحديث النبوي الشريف؟
3- ما موقف العلماء المحدثين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف؟

أهداف الدراسة:

1- التعرف على المصادر التي استقى منها اللغويون العرب قواعد اللغة.
2- تناول الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند القدامى.
3- رأي اللغويين القدامى والحديثين في هذه المسألة.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بالبحث عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، حيث عثر على الدراسات الآتية:

- **دراسة العطار، 2014**، وتناولت الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند ابن عقيل في كتابيه شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، والمساعد على تسهيل الفوائد، دراسة وصفية تحليلية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة، من أهمها: يُعد الحديث النبوي ركناً قويماً قام عليه كل كتاب نحوي ألفه الإمام ابن عقيل، وبينت الدراسة إن الذين منعوا الاستشهاد بالحديث، منعوه لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ لرسول الله- ﷺ- ، إذ لو وثقوا بذلك لأجروه مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية.
- **وأجرت الباحثتان: فاطمة الزهراء، نزيهة، 2012- 2013**، دراسة بعنوان الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في المعجم المخصص لابن سيده "أنموذجا"، وبينت الدراسة أن الاستشهاد في الكتاب موضوع الدراسة عند ابن سيدة كان المرتبة الأولى الشعر، ثم يليه القرآن الكريم، فالحديث النبوي الشريف في المرتبة الثالثة بنسبة قليلة إذا لم نقل أنها ضئيلة، ولعلّ كثرة استشهاد ابن سيدة بالشعر راجع لكونه شاعراً ومختص بشرح الدواوين الشعرية، كشرحه لديوان المتنبي وشرحه للحماسة إلى جانب حفظه له، وقلة استشهاد ابن سيده بالحديث النبوي الشريف لأنه حافظ للغة في المقام الأول.

- **وأجرى عسكري، 2010** دراسة بعنوان الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عن اللغويين، أن ارباب اللغة العربية والبلاغة اجمعوا على أن فصاحة الرسول – ﷺ- لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه في الحديث لا يقاربه أسلوب، وأن النبوة دون كلام الخالق، وفوق كلام المخلوق، فيه جوامع الكلم، ومعجزات البلاغة والفصاحة، فاستشهدوا به في كتبهم، واستقوا منه ادلتهم لإثبات صحة لفظ، وسلامة اسلوب، غير أنَّ بعض علماء العربية، كان لهم موقف المتردد، وخلصت هذه الدراسة، إلى أن بعض أعلام النَّحوِ تردد في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، لأسباب وعلل، رفضها جماعة كبيرة من أعلام العربية القدامى والمعاصرين، ولكن أغلب النحاة وأعلام اللغة، والمعجميين استشهدوا بالحديث الشريف في مسائل النحو واللغة، والبلاغة.
- **وأجرى المعايطة 2010**، دراسة بعنوان تعضيد شاهد الحديث النبوي في كتاب "شواهد التوضيح" لابن مالك، ولقد هدفت الدراسة إلى بيان مدى احتجاج ابن مالك بالحديث الشريف، وهل كان احتجاجه بالحديث مطلقاً، وكيف عضّد ذلك بالشواهد النحوية، ولقد بينت الدراسة أن اعتماد النحاة عند دارسة قواعد اللغة العربية على شواهد من القرآن الكريم، وكلام العرب شعراً ونثراً، واما الحديث النبوي الشريف قليلاً ما كانوا يأخذون به، معللين ذلك بأن الرواة أجازوا النقل بالمعنى، ووقوع اللحن في كثير مما روي من الحديث، لان الكثير من الرواة لم يكونوا من العرب.

تعليق على الدراسات السابقة:

لقد تشابهت دراستنا مع معظم هذه الدراسات من حيث موضوع الدراسة أو جوهرة، لكنها اختلف مع دراسات المعايطة والعطار وفاطمة الزهراء ونزيهة فإن هذه الدراسات أخذت كتب ومعاجم معينه وقامت بدراستها وبيان فيما هذه الكتب والمعاجم قد تم فيها من خلال مؤلفيها الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، أما اختلاف دراستنا عن دراسة عسكري والتي تشابهت مع دراستنا في الموضوع والعنوان فقد ركزت دراسة عسكر على النحاة المؤيدين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف واكدت موقفهم، أما دراستنا فقد وقفت على مسافة واحدة من الجانبين المؤيد والمعارض، وابدت سبب تأييدها أو رفضها لأي من الطرفين المؤيد أو المعارض للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين.

منهجية الدراسة.

اتبع الباحث المناهج التالية في انجاز هذه الدراسة:

أولاً: المنهج الاستقرائي منهجاً رئيسياً كونه الأكثر ملائمه لمثل هذه الدراسات، وذلك من خلال جمع المعلومات وطرحها لغايات الوصول إلى نتائج البحث.

ثانياً: المنهج المقارن، وذلك من خلال مقارنة أراء الفقهاء واللغويين والخروج بما يخدم الدراسة.

خطة الدراسة:

لقد فرضت طبيعة الدراسة تقسيمها على النحو الآتي:

- المقدمة: وتضمنت ما سبق.
- المبحث الأول: مصادر الاحتجاج عند اللغويين العرب.
- المبحث الثاني: الاستشهاد بالأحاديث النبوية عند اللغويين.
- الخاتمة: خلاصة بأهم النتائج، التوصيات والمقترحات.

المبحث الأول- مصادر الاحتجاج عند اللغويين العرب.

لقد تعددت مصادر الاحتجاج لدى اللغوين العرب، ومن هذه المصادر ما اسُتمد من الشريعة الاسلامية كالقرآن الكريم، والسنوة النبوية الشريفة، وما استمد من اللغة العربية كالشعر والنثر، وهذا ما سندرس بشكل مفصل في هذا المبحث.

المطلب الأول: مصادر احتجاج اللغوين من الشريعة الإسلامية

من الممكن حصر مصادر الشريعة التي استقى منها اللغويون العرب مادتهم فيما يأتي:

أولاً: القرآن الكريم

من البديهي أن اللغويين أجمعوا على اعتبار القرآن الكريم اعلى درجات الفصاحة حيث إنه النموذج الاسمى للغة الأدبية، وعليه توحد رأيهم فقد تم الاستشهاد به كما أذعنوا وقبلوا بكل محتواه، ولم يذكر أن اللغويين قد عارضوا أو قاموا بتخطئة نصوص قرآنية (الأندلسي، 2001: 18).

والمراد بالقرآن النص القرآني المدون في المصحف، ويُجمع الكل أن القرآن الكريم قد أُنزل باللسان العربي الفصيح لقريش ومن جاورهم، وبعد أن انتشر الإسلام وتم تدوين القرآن الكريم وتثبيته ابيح للعرب الاخرين قرأت القرآن بلسانهم، ومن باب التخفيف عليهم لم يُطلب منهم الانتقال من لسان إلى لسان اخر (ابن حجر، 1379هـ: 27).

ولكن يجدر الاشارة بأنه في عهد الخليفة عثمان- رضي الله عنه- عندما قرر جمع القرآن ونسخه في المصاحف تم الاقتصار على لغة قريش دوناً عن سائر العرب، حيث تم ايكال المهمة لنفر من قريش مع زيد- رضي الله عنهم- لحفاظ على نسخ القرآن بالغة العربية الفصيحة التي تنزل بها.

ثانياً: القراءات القرآنية:

ويقصد بالقراءات القرآنية الاختلافات اليسيرة في اللغة والتي تم السماح للنبي- عليه الصلاة والسلام- بقراءة النص القرآني بهدف التخفيف والتيسير، والتي راعت اختلاف اللسان العربي، يقول ابن الجزري: ""فأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها، وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها، وإجابة لقصد نبيها... حيث أتاه جبريل فقال له: "أن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال- صلى الله عليه وسلم-: "أسأل الله معافاته ومعونته أن أمتي لا تطيق ذلك، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف" (ابن الجزري، 22/1).

لقد اختلفت نظرة اللغويين إلى القراءة باختلاف الغاية من الاستشهاد بها، فإذا كانت الغاية إثبات وجود اللفظ في اللغة، أو ضبط نطقه أو ذكر معناه، أو غير ذلك من النتائج الجزئية التي لا تعمم حكمًا ولا تبني قاعدة، فلا يهم كثرة النماذج اللغوية الموافقة لهذه القراءة أو قلتها، ولا يهم أيضاً أن تكون القراءة هي النموذج الوحيد المنقول إلينا، ولقد تقبل اللغويون روايات الآحاد بالنسبة لجميع الشواهد اللغوية في مثل هذه الحالات (عمر، البحث اللغوي عند العرب: 17- 34).

لكن إذا كانت الغاية من الاستشهاد وضع قاعدة، أو استنباط حكم فإن اللغوي في هذه الحالة يضع القراءة إلى جانب غيرها من النصوص، ويوازن بينها، ويبني القاعدة على الكثير الشائع، سواء كان مقروءًا به، أم غير مقروء، وسواء كانت القراءة متواترة أم غير متواترة، والقراءة في هذه الحالة لا تتميز بوضع خاص، ولا تنفرد بنظرة معينة بالنسبة لسائر المصادر اللغوية، وكيف تتميز والنص القرآني نفسه لم يعط أي ميزة في مجال التقعيد على غيره من النصوص؟ (عمر، 1988: 17- 34).

ثالثاً: الحديث النبوي

يُعد الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف من الأمور المرفوضة عند قدامى الباحثين، حيث إنهم استنكروا استخدام ألفاظها أو قواعدها في السند اللغوي حسب اجماع الباحثين، وقد اعترض ابو حيان على ابن مالك جين استشهد الاخير بالحديث بقوله: " الواضعين الأولين لعلم النحو والمستنتجين للأحكام من لسان العرب، والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك" (الأندلسي، 1998، 5/ 168).

وحين حاول من جاء بعدهم تفسير هذا الرفض ردوه إلى سببين:

- الأول: أن رواة الحديث أجازوا النقل بالمعنى.
- الثاني: أن اللحن في اللغة وقع كثيرا في رواية الحديث حيث أن الرواة لم يكونوا عرباً بالأصل (الأندلسي، 1998، 5/ 168).

المطلب الثاني: مصادر احتجاج اللغوين من اللغة نفسها

أولاً- الشعر:

لقد أصبح الشعر الأساس الذي تقوم عليه شواهد اللغويين حتى أن كلمة شاهد فيما بعد اصبحت تعني الشعر غير مكترثة في سواه، ولذلك نجد الشعر في كتب اللغويين بكثرة حتى تكاد تقتصر عليها، حتى أنهم استشهدوا بالشعر حتى وأن جهل قائله إذا كان مصدره من أحد الثقات الذين يعتد بهم وأكبر مثال على هذا الاستشهاد بالأشعار التي وردت في كتاب سيبويه حيث تعتبر كتبه من اقوى الكتب وأشهرها التي تم الاعتماد عليها جيلاً بعد جيل (عمر، 1988: 43).

ومن الأسباب التي دعت سيبويه إلى ذكر الشعر دون ذكر صاحبه أن بعض الشعر تم نقله بذكر شاعرين، وبعض الشعر كان قديماً لا يعرف قائله، ولذلك كان حرصه على ذكر الشعر أكثر (البغدادي، 1997، 1/ 78).

وجاء الجرمي من بعده فاعتنى بذكر القائل حيث قال الجرمي بأنه بعد النظر إلى كتاب سيبويه وجد فيه الفاً وخمسين بيتاً، قام بنسب ألف بيت إلى أصحابها لمعرفته اياهم، بينما لم يَعرف منها خمسين بيتاً فتركها بدون نسب (البغدادي، 1093هـ: 39).

وقد بين اللغويون أن تعدد روايات البيت لأكثر من شاعر لا يقلل من قيمتها اللغوية شرط أن يتم نقلها من ثقات وقد بينوا أن الاستشهاد بها صحيح لا غبار عليه، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد... ولغة الرواة من العرب في البيت الواحد يجعل كل رواية حجة إذا رواها فصيح، لأنه يغير البيت إلى ما في لغته، فيجعل ذلك أهل العربية حجة (عمر، 1988: 43).

ثانياً: الشواهد النثرية

وتنقسم الشواهد النثرية إلى نوعين من المادة اللغوية:

الأولى: وهي ما صيغت على شكل خطبة أو وصية أو مثل أو حكمة أو نادرة، ويعتبر هذا الشكل من آداب العرب الهامة ويأخذ في الاستشهاد به مكانة الشعر وشروطه.

والثاني: ما تم تناقله من السلف إلى الخلف من الأعراب في حديثهم العادي بيد أن هذا الشكل لا يساوي التأنق الذي تحقق في الشكل الأول.

ولتأطير هذا النوع من النقل وضع اللغويون شروطاً له تشمل الزمان والمكان بالنسبة لهذا النوع من المادة، أما من ناحية الزمان، فقد حددوا نهاية الفترة التي يستشهد بها بآخر القرن الثاني الهجري بالنسبة لعرب الأمصار، وآخر القرن الرابع بالنسبة لعرب البادية، وأما المكان فقد تم ربطه بالبداوة والحضارة، فكلما كانت القبيلة بدوية أو أقرب إلى حياة البداوة كانت لغتها أفصح، والثقة فيها أكثر، وكلما كانت متحضرة، أو أقرب إلى حياة الحضارة كانت لغتها محل شك ومثار شبهة (عباس، 1966: 24).

المبحث الثاني- الاستشهاد بالأحاديث النبوية عند اللغويين.

يُعد الحديث الشريف عند الفقهاء بأنه احد مصادر التشريع حينما تم وضع علم أصول علم الفقه، باعتباره مادة خصبة زاخرة بالألفاظ الجزلة والتراكيب اللغوية والمعاني والأحكام التشريعية التي توضح وتفسر أركان الدين الحنيف التي تم ذكرها في القرآن الكريم واهمها الصلاة والحج وغيرها، وكان سبباً رئيساً في تثبيت أركان الدولة الإسلامية لتفسيرها لكثير من الأسس التي ذكرت في القرآن ثاني مصدر للتشريع هو الحديث النبوي الشريف ولأهميته ظهرت عدة علوم لخدمته مثل علم الجرح والتعديل (عبد الغفار، شرح المنظومة البيقونية)، وايضاً تدوين عدة كتب في الحديث الصحيح والسنن والحديث الحسن والضعيف، وقد هدفت هذه العلوم لخدمة الحديث وتمييز الأحاديث الصحيحة من الموضوعة من الضعيفة، بهدف إظهار الأحاديث المدسوسة على النبي عليه السلام وتمييزها وتفنيدها، ومن شدة الحرص على هذا العلم تم وضع أسس وضوابط لتتبع رواة الحديث والتأكد من سلامة اخلاقهم وحسن سيرتهم ويسري هذا على كل السلسلة التي تم رواية الحديث منها (ضيف، 2012: 182).

ويجدر التوضيح بأن استناد اللغويين إلى أن اجازة رواية الحديث بالمعنى، وبأن معظم رواة الحديث ليسوا من العرب الأصليين ليست حجة كافية لقلة الدراسات اللغوية للأحاديث إذا ما قورنت بالدراسات اللغوية التي قامت حول القرآن الكريم لأن قلة هذه الدراسات لا يقلل من اهمية الحديث الشريف (السيوطي، 2006: 671).

المطلب الأول: الاستشهاد بالأحاديث النبوية عند اللغويين القدامى

يمكن حصر أسباب اختلاف العلماء بقلة الاستشهاد بالحديث الشريف على المسائل اللغوية والنحوية إلى ثلاثة أقوال ذكرها البغدادي في خزانة الأدب، وابن الشجري في الأمالي، وابن الأنباري في مسائل الخلاف وغيرهم الكثير وهي:

الأول: جواز الاستشهاد بالحديث الشريف على مسائل النحو واللغة، وهذا مذهب ابن مالك والرضي الاستراباذي وغيرهما، وسبقهما إلى ذلك أبو البركات بن الأنباري.

الثاني: منع الاحتجاج بالحديث النبوي على مسائل النحو واللغة، وهذا مذهب ابن الضائع وأبي حيان، وحجتهم أن الأحاديث النبوية رويت بالمعنى ولم تنقل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بألفاظها، ولأن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه (البغدادي، 1997، 1/9- 15).

ولقد رَدّ البغدادي هذا القول بأدلته، وقال: "والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت" (البغدادي، 1997، 1/ 9).

الثالث: جواز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته عليه الصلاة والسلام والأمثال النبوية، وهذا قول الشاطبي (ابن الأثير، 1979: 105).

يتبين لنا بعد هذا التوضيح أن الراجح عند العلماء؛ بالمطلق هو الاستشهاد بالحديث الشريف لأن الرسول- ﷺ- أفصح من نطق بالضاد، وما زال العلماء يحتجون بالأحاديث النبوية دون إنكار، حتى جاء ابن الضائع وأبو حيان

فمنعا ذلك، وقد جعلها الأنباري أصلاً من أصول الاحتجاج في اللغة والنحو في كتابه (لمع الأدلة) (الأفغاني، 1987، 46- 58).

وقد كانت الحجة التي ارتكز عليها العلماء الذين منعوا الاحتجاج بالحديث قناعتهم بأن الأحاديث التي تم تناقلها وروايتها لم تكن من لفظ النبي عليه السلام بل كانت من صياغة الرواة بمعنى الحديث، ولو كانت قناعتهم بغير ذلك لتم الاحتجاج به مثل القرآن الكريم لان النبي- ﷺ- أفصح العرب قاطبة (السيوطي، 2006: 16).

وقد أجاز الرواية بالمعنى عند العلماء بشروط ومحددات جعلتها صعبة إلا على الصحابة والتابعين وكبار أئمة الفقهاء والرواة الذين كانوا يمتلكون أصول اللغة الفصحى بالفطرة وطبعوا على العربية حيث إن تغيير لفظ معين بمرادف له لن يغير المعنى ويحافظ على الفصحى؛ لأن الراوي قد نشأ في بيئات احتضنت العربية السليمة، هذا على فرض رواية أولئك الأسلاف الصالحين على المعنى، وعلى فرض تساهلهم جميعاً في الحديث المرفوع كتساهلهم في غيره، ثم على فرض الإجماع على إباحة الرواية بالمعنى إطلاقًا للجميع في عصر الرواية والتدوين، ولكن الواقع خلاف هذا من كل وجه: فالأولين من الرواة كانوا يتشددون في الرواية باللفظ والنص، ولا يتساهلون حتى بالواو والفاء (الصالح، 1984: 333).

ومن الأسباب التي دعت إلى ربط الدراسات اللغوية العديدة بالقرآن والسنة النبوية الشريفة قناعة العلماء بأن هذه العلوم تم استحداثها لخدمة القرآن والسنة ولذلك نجد عناية العلماء على مر العصور بربطهما في دراساتهم اللغوية، وكذلك نجد العناية بالقرآن الكريم كمصدر أساسي للدراسات اللغوية أكبر بكثير حيث هناك مراجع كثيرة وخصبة في المكتبات تعتمد في أساسها على القرآن الكريم، وايضاً هنالك جهود ومراجع للحديث النبوي الشريف موجودة للاحتجاج به ولكنها مبعثرة وكثرت فيها الجهود والآراء.

وظلّ اللغويون الأوائل من واضعي علم النَّحو والمتأخّرين عنهم صامتين عن الخوض في حكم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، حتى جاء ابن الضائع الإشبيلي، وتلميذه أبو حيّان الأندلسيّ، اللذان لفتا انتباه العلماء من بعدهما.

وبالرغم من أخذ علماء اللغة العربية القرآن الكريم، وكلام العرب حُجة في قواعدهم النحوية، والصرفية، والبلاغية، إلا أن الكثير من اللّغويين القدامى والمحدثين أخذوا بالأحاديث النبوية عن الرسول- عليه الصلاة والسلام- واعتبروها الأصل الثّاني بعد القرآن الكريم، فلا يوجد أحد أفصح قولًا، ولا أبين كلاماً، ولا اقوى بلاغة من الرسول- عليه الصلاة والسلام- ، ولقد وصف الجاحظ كلام الرسول- عليه الصلاة والسلام- فقال: "هو الكلام الذي قلَّ عدد حروفه، وكثُر عدد معانيه، وجلّ عن الصّنعة، ونزه عن التكلّف، فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أهل التقعيد، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر...، ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفّ بالعصمة، وشُيّد بالتّأييد، ويسّر بالتّوفيق، ثمّ لم يسمع الناس كلاماً قط أعم نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين عن فحواه من كلامه عليه الصّلاة والسلام" (الجاحظ، 1968: 224).

المطلب الثاني- الاستشهاد بالحديث النبوي عند اللغوين المحدثين:

دافع العلماء المعاصرون عن موقفهم من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف واعتبروه مادة خصبة للدراسات النحوية واللغوية، ومنهم سعيد الأفغاني في كتابه "أصول النحو"، والشيخ محمد الخضر حسين في كتابه "دراسات في العربية وتاريخها"، وايضاً مهدي المخزومي في كتابه" مدرسة الكوفة"، الذي قال فيه أن النحاة ضيعوا

قسماً كبيراً من مصادر لغة العرب عندما اغفلوا الاحتجاج بالحديث الشريف (المصطفى، 2015، الاستشهاد بالحديث النبوي في علم النحو).

والمحدّثون علَى صلة وثيقة بعلم النحو واللغة، فالحديث النبوي روي بهذه اللغة، والرواية في الحديث ليست بالأمر السهل، فلقد كان الصحابة رضوان الله عليهم والذين رَوَوا عنهم يتشددون كثيراً في رواية الحديث، فلا يستطيع احداً منهم القول: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم- إلا وهو مُتيقن ومتأكد مما يروي، لأنّه يعلم تماماً ما معنى هذه الكلمات، فلقد قال النبي- ﷺ-: (مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً فَلْيَتبوَّأْ مَقعَدَهُ مِن النَّارِ) (الإمام مسلم 1991م، 10/1).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هؤلاء القدماء الذين نسب إليهم رفضهم الاستشهاد بالحديث لم يثيروا هذه المسألة، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، ولذلك لم يصرحوا برفض الاستشهاد به، وإنما هو استنتاج من المتأخرين بناء على ملاحظتهم أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث، وعليه جاءت فكرتهم بأن القدماء يرفضون الاستشهاد بالحديث، ثم حاولوا تعليل ذلك.

هُنالك العديد من الأسباب الذي تدعو إلى الشك في صحة ما نسب إلى الأقدمين من رفضهم الاستشهاد بالحديث، وهناك من الدلائل ما يؤكد بشكل قطعي أنهم كانوا يستشهدون بالحديث ويبنون عليه قواعدهم، سواء منهم من اشتغل باللغة أو النحو أو بهما معاً ومنها: (عمر، 1988: 35).

1- أن الأحاديث أصح سنداً من كثير مما ينقل من أشعار العرب.
2- أن كتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه وحفظه عن ظهر قلب مما يبعده عن أن يدخله غلط أو تصحيف، كما أن هناك أحاديث عرف اعتناء ناقلها بلفظها لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته عليه الصلاة والسلام، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل ابن حجر، والأمثال النبوية.
3- أن كثيراً من الأحاديث دون في الصدر الأول قبل فساد اللغة على أيدي رجال يحتج بأقوالهم في العربية، فالتبديل على فرض ثبوته إنما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه، فغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك.
4- أنه إذا كان قد وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف؛ فإن هذا لا يقتضي ترك الاحتجاج به جملة، وإنما غايته ترك الاحتجاج بهذه الأحاديث فقط، وحمله على قلة ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة، وقد وقع في الأشعار غلط وتصحيف، ومع ذلك فهي حجة من غير خلاف، وإذا كان العسكري قد ألف كتاباً في تصحيف رواة الحديث، فقد ألّف كتاباً فيما وقع من أصحاب اللغة والشعر من التصحيف.
5- أنه لو صح أن القدماء لم يستشهدوا بالحديث فليس معناه أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به، إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، وقد ثبت فعلًا أن أوائل النحاة من شيوخ سيبويه حتى زمن تدوين صحيح البخاري لم يكثروا من الاستشهاد بالحديث لأنه لم يكن مدوناً في زمانهم.

ولقد انتهت الدكتورة خديجة الحديثي إلى القول بأن بداية الاحتجاج بالحديث النبوي بأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه (الحديثي، 1981: 78).

لقد فسر سعيد الأفغاني هذا الموقف بشكل دقيق ووافي حيث قال: "... ولكن ذلك أي الاحتجاج بالحديث، لم يقع كما ينبغي، لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافاً استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية" (الأفغاني، 1987، 41).

ولقد جانب المتأخرون الصواب؛ في دعواهم رفض القدماء الاستشهاد بالحديث، وكانوا وأهمين حينما ظنوا أنهم برفضهم الاستشهاد بالحديث يسيرون على نفس خطاهم ومنهجهم (عمر، 1988: 41)، ويرجع سبب تكوين الفكرة الخاطئة السابقة إلى ما يأتي:

1- القدماء اكتفوا بالاستشهاد بالحديث بإدخاله تحت المعنى العام لكلمة "النصوص الأدبية القديمة" ولم ينصو على الاستشهاد بشكل صريح، كذلك الذين تلوهم ودونوا هذه الفكرة كانوا يفهمون ذلك ولم يخصوا الحديث بنص مستقل، فعندما جاء ابن الضائع وأبو حيان وغيرهما، ولم يجدوا نصّاً مستقلًا يعد الحديث من مصادر اللغة ظنوا أن القدماء لم يكونوا يأخذون به (عمر، 1988: 41).

2- عند احتجاج سيبويه بالحديث لم يكن يقدم ما يوضح أنه من الحديث، فالتبس الحديث بغيره على الباحثين حتى أن أبو حيان وغيره نسبوا اليه عدم الاحتجاج بالحديث، وربما كان السبب في إغفال سيبويه للنسبة أنه كان يحتج بالحديث بأي عبارة منثورة من كلام العرب الفصحاء... واغفاله النسبة إلى النبي- ﷺ- هو عادة ما يفعله مع معظم الشواهد الشعرية والنثرية التي لم يهتم بنسبتها إلى شخص معين (الحديثي، 1981: 412).

الخاتمة.

في نهاية الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها تاليًا:

أولاً- خلاصة بأهم النتائج:

1- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف كان محل خلاف عند اللغويين القدامى فمنهم اشترط شروط للاستشهاد بالحديث الشريف، ومنهم من منع ذلك مطلقًا ومنهم من أجاز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

2- أن المحدثين قد جوزوا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لما فيه من مادة خصبة ومجال للبحث وإثراء العربية في كل مستوياتها.

3- لغة النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث النبوي، ولغة الصحابة والتابعين تُعد من أعلى مراتب العربية الفصيحة، فلم ترد ألفاظ مُولدة في الأحاديث ولا تراكيب مستهجنة تمنع من الاستشهاد بها فهي لغة ذلك العصر الذي بُنيت فيه القواعد اللغوية واستقى منه اللغوين شواهد اللغة وقواعدها.

4- لم يرد أن اللغويين العرب الذين قعدوا للغة العربية منعوا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ولم يذكر ذلك صراحة في كتبهم ومؤلفاتهم.

5- استنتج المتأخرين من اللغويون رأيهم بعدم اخذ اللغويين القدماء بالاستشهاد بالحديث بسبب عدم الاكثار من الاستشهاد بالحديث الشريف عندهم مع أنه ورد شواهد للحديث نثرية عند سيبويه وعند الخليل.

ثانياً- التوصيات والمقترحات.

1- على اللغويين الاستشهاد بالأحاديث النبوية الصحيحة التي ثبتت رواياتها عن الرسول – ﷺ- .

2- التوسع من قبل اللغوين بدراسة قواعد اللغة والاستفادة من غزارة المعاني اللغوية المحكمة في الأحاديث النبوية الصحيحة كون كلام النبي- ﷺ- معصوم من الخطأ تشريعاً ولغةً.

3- دراسة شواهد الحديث النبوي الشريف عند علماء النحو الأوائل، على اختلاف مواقفهم من الاستشهاد به، وخاصة الذين كانوا يرفضون الاستشهاد به.

4- استكمال اللغويين دراساتهم حول موضع الاستشهاد بالأحاديث النبوية.

المصادر والمراجع

أولاً- القرآن الكريم

ثانياً- الكتب

- ابن الأثير، مجد الدين، 1979، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي عدد الأجزاء، المكتبة العلمية، بيروت.
- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، 1379 هـ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة – بيروت.
- ابن هشام، 2001، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، ط1.
- أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى الشاطبي وآخرون، 2007، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جزء 3، جامعة أم القرى.
- الافغاني، سعيد، 1987، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، ط1.
- الإمام مسلم، 1991، صحيح مسلم، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة.
- الاندلسي، أبو حيان، 1998، التكميل والتذيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط1.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر 1997، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط4.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، 1093هـ، خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجاحظ، ابي عثمان عمرو بن بحر، 1968، البيان والتبيين، دار صعب، الطبعة الأولى، بيروت.
- الحديثي، خديجة، 1981، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين، 2006، الاقتراح، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط1.
- السيوطي، جلال الدين، 2006، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق ابو قتيبة الفاريابي، مكتبة الكوثر، الجزء الأول.
- الصالح، صبحي إبراهيم، 1984، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، ط5، بيروت- لبنان.
- ضيف، شوقي، 2012، تاريخ الأدب العربي- العصر الإسلامي، دار المعارف.
- عباس، حسن، 1966، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، ط1، مصر.
- عبد الغفار، محمد حسن، دون سنة نشر، شرح المنظومة البيقونية، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، http://www.islamweb.net).
- عمر، احمد مختار، 1988، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، الطبعة السادسة، الجزء 34، القاهرة.
- المصطفى، سعد الدين إبراهيم، 2015، الاستشهاد بالحديث النبوي في علم النحو، مقال منشور على الموقع https://www.alukah.net/sharia/0/87394/#_ftn1